

# النسق المصطلحي في كتاب "أصول النحو" لابن السراج مصطلاح "الكلام" نموذجاً<sup>(١)</sup>

د. محمد محمود بن محمد الأمين<sup>(٢)</sup>

## ١- القسم النظري

تتخذ هذه الدراسة من المصطلح اللساني في التراث أساساً لها، وعند ابن السراج<sup>(١)</sup> بشكل خاص، وفي كتابه الأصول<sup>(٢)</sup> بشكل أخص. وأما المنهج المتبعة فيها

<sup>(١)</sup> هذا المقال جزء من أطروحة دكتوراه درولة في اللغة العربية، تخصص لسانيات في موضوع: المصطلح اللساني في أصول ابن السراج.

<sup>(٢)</sup> أستاذ باحث بالإمارات العربية المتحدة.

١ - كتبه أبو بكر، واسمه محمد بن السري . النظر ترجمته بدون عناء - في إحدى مقدمتي كتابيه: (الموجز) أو (الأصول) .

٢ - الطبعة المعتمدة في الدراسة هي طبعة مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٥ تج / د . عبد الحسين الفطلي .

هذا وقد أثني القدماء على كتاب (الأصول) ونعتوه نعموا هو لما جدير .

منها: ما هو منهجي . وهو ما عبروا عنه بـ "حسن الترتيب"<sup>(٣)</sup> وبكونه جعل النحو عاقلاً بعد أن كان مجنوناً<sup>(٤)</sup> ومنها: ما هو علمي كالدقة في النقل حق "أصبح المرجع عند اضطراب النقل واحتلاله"<sup>(٥)</sup> . ومنها: ما هو قيمي كالنص على أنه "غاية في الشرف والفاندة"<sup>(٦)</sup> وأما الخدلون فقد اجتمعوا كلمتهم على الإشادة بالجانب المنهجي في (الأصول)<sup>(٧)</sup> ، وبالغ بعضهم في إطاره هو ومؤلفه فقالوا عن ابن السراج إنه من خلال (الأصول) أرسى (النظرية النحوية العامة) و (النظرية النحوية المعيار) وأنه يمثل "قفزة نوعية بالنسبة إلى سيرورة وحق بالنسبة إلى خاتمة القرن الثالث أمثال الميرد<sup>(٨)</sup> . وكتابه أحدث "ما يمكن أن يسمى الفورة النحوية الثانية .. [و] فيه ملامح النموذج القانوني الذي استعمله جميع النحويين الكلاسيكين بعده"<sup>(٩)</sup> .

إن فضل هذا الكتاب بالنسبة إلى التراث النحوي ككل لم يكن في مطابقته لأي نموذج خارجي، بل في أنه كان مبنياً على مبادئ وأصول منهجة واضحة، بحيث جعلت كل مسألة فردية بموضع خاص لها، ضمن ترتيب هرمي دقيق، يلائم نظام النظرية النحوية ملائمة تامة، ثم إن هذا الترتيب - بسبب دقه ووضوحه كان يواسع أي نحو آخر أن يتصله ... في مؤلفاته ... وبغير آخر فقد استجاب اختراع ابن السراج لكل الشروط لكي يؤسس سيرورة تراكمية من شأنها أن تدعم فاعلية التعليم النحوي ونفوذه<sup>(١٠)</sup> .

### هوماش الإحالات رقم 2:

١- جاء في معجم الأدباء 6/2536. ونرفة الألباء 86 : "كتاب الأصول... يجمع فيه أصول العربية، وربتها أحسن ترتيب" . وفي إنباء الرواة : "صنف ابن السراج كتاباً في النحو سماه الأصول ... وجعل أصنافه بالتقسيم على لفظ المنطقين فأعجب بهذا اللفظ الفلسفيون وإنما أدخل فيه لفظ التقسيم... وربته" .

فهو المنهج الوصفي المطعم في القسم النظري - خاصة - بعض مقتضيات المنهج التاريخي.

وإنما أدلفت إلى ما أسلفت إيماناً مني بأن «عدم تحديد المتن المدروس والمنهج الدارس قد يؤثر تأثيراً بالغاً في عملية الدراسة، ويعرض نتائجها للإهتزاز». <sup>(3)</sup>

إن تبنيّ منهج ما من مناهج الدراسة المصطلحية أمر ميسور - ولو من الناحية النظرية على الأقل - ولكن العنت في كيفية تطبيقه بشكل يوائم التصور الخاص الذي يستصحبه الباحث نحو مجال بحثه، يعني المنطلقات النظرية التي قادته - أو يفترض أنها ستقوده - إلى الكشف عن النسق العام للمصطلحات التي يدرسها. وذلك هو المنحى الذي يظهر فيه مدى الجهد الفكري الذي بذله الباحث، ومدى الجديد الذي أسهم به.

لقد تبين لي أن فضاء المصطلح اللساني - من ذراته إلى مجراته - تحكمه قوانين صارمة وتضبطه قواعد محكمة، ثم تبين لي كذلك، أن الكائنات اللغوية في هذا الفضاء، يتنظمها - على كثراها - سلك (الكلام) فلا يخرج كائن لغوي، ولا يستكشف أن يكون عنصراً في (كلام).

2- في معجم الأدباء 3/ 2536. وبغية الموعة 1/ 109 : «يقال : ما زال الحو محبونا حتى عقله ابن السراج بأصوله ». وفي المختص : -تعليقًا على أحد أضرب الاشتغال - : «وقدم أبو بكر - رحمة الله تعالى [ ] - رسالة فيه بما ألغى عن إعادته الآن ؛ لأن أبو بكر لم يأل فيه نصحاً وإحكاماً وصنعة وتأسساً ».

3- الولايات 4/ 433 ، المعجم 2/ 2536 .

4- الإباء 3/ 146 . و انظر طبقات الزبيدي 112 .. وفي الولايات 4/ 339 : « وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن »؛ لأن صاحبه « إليه انتهت الرئاسة في التحو بعد البريد » - حسب رأي ياقوت في المعجم 2535/2 والأنياري في الزهرة 86 - أو بعد موت الزجاج على رأي القفقطي في الإباء 3/ 149 . وهذا التصنيف هنا . وانظر مضمون تلك التصوص دون تصنيف ولا تصريح في مقدمة الأصول 21/ 1 .

5- انظر النظرية التجويبة 19 م . ب و ما يليه .

6- في مراحل تكون التراث التحوي العربي جان باتريك غيوم (مقالة ضمن العدد الخاص بالتراث العربي من مجلة التواصل اللساني ص 16 م . ب ) وهي مقالة جادة، حرية بالقراءة، ولا سيما الشطر الأخير منها .

7- مدخل إلى دراسة المفاهيم التجويبة في التراث العربي محمد شعيرات . المرجع السابق ص 22 م . ب .

8- في مراحل تكون التراث التحوي العربي م . س 20 . وانظر لقوم الفكر التحوي د . علي أبو المكارم 93-96 .

3 - نظرات في منهج الدراسة المصطلحية: الشاهد البوشعي . م . س .

ثم إن العناصر اللغوية المنتظمة في سلك (الكلام) والدائرة في مداره، تدور حول نفسها على محورين :

- محور أفقي يعلمه مفهوم (العمل)، وذلك عند التركيب .
- محور عمودي يعلمه مفهوم (الأصل) فكان أن اقترحت لهذا الفضاء - من وجهة نظر سراجية - ثلاثة مدارات متدرجة هي :
  - مدار الكلام.
  - مدار العامل.
  - مدار الأصل .

على نحو ما يتضح من الشكل التالي :

### المدارات المصطلحية في الأصول



شكل رقم ( ١ )

- فالكلم - من اسم و فعل و حرف - تحدث بين عناصره ألفة، فينشأ الكلام .  
- وكل كلام لا بد أن يكون في مجالات عاملية محددة .  
ويخضع الكلام والعمل وما يستبطنان من عناصر لمفهوم الأصل الذي يؤطر جميع التنظيرات النحوية والصرفية والصوتية .  
- وكل مدار من هذه المدارات الكبرى تدور في فلكه مدارات فرعية لك كل منها بدوره مدارات فرعية أخرى وهكذا .

مدار الكلام - مثلاً - تدور في فلكه ثلاثة مدارات فرعية هي : الاسم والفعل والحرف، وكل منها له مداراته الفرعية وأكثر بالمدارات الفرعية للاسم بوجه خاص.

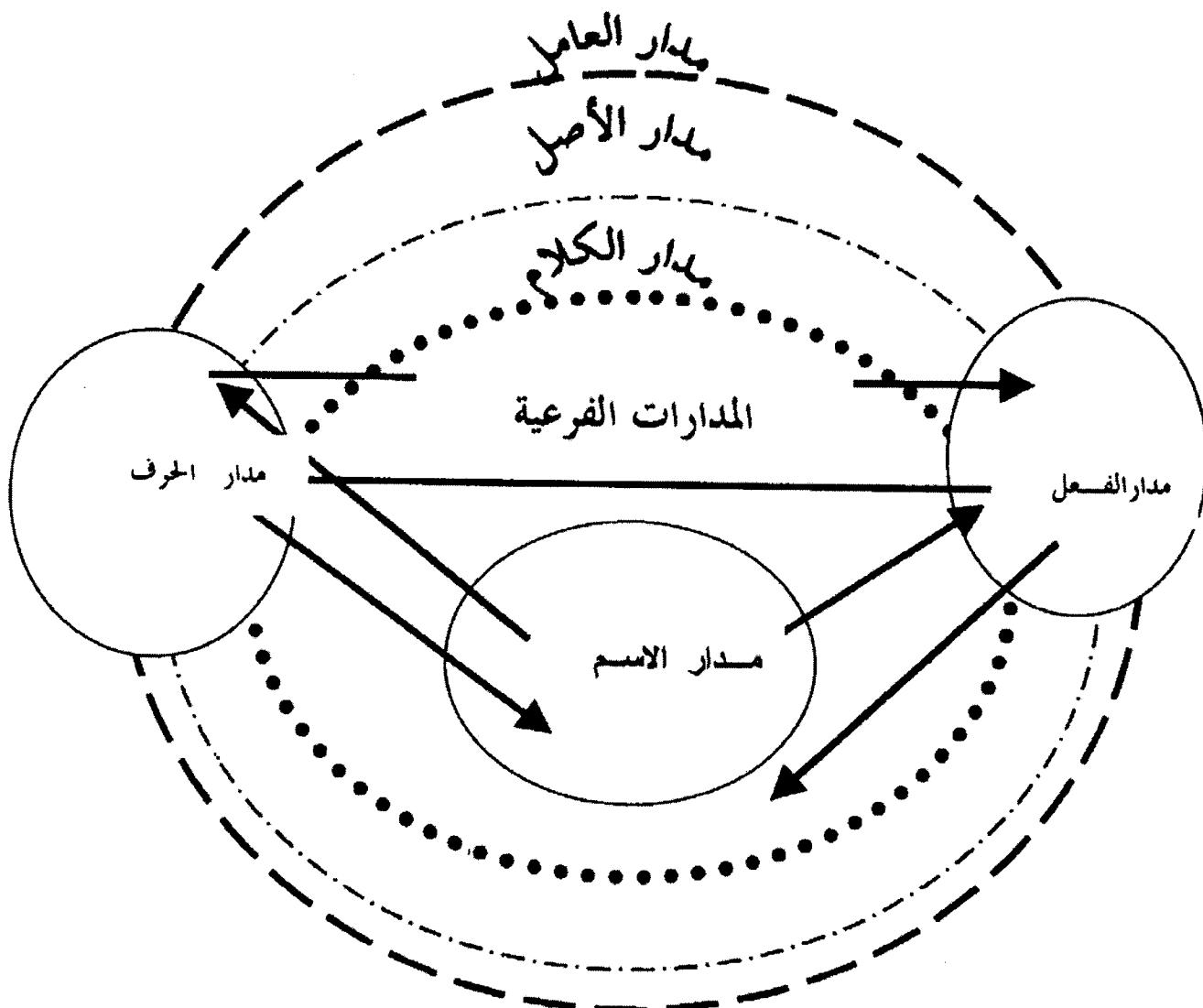
ومدار العامل يدور فيه مصطلحات المعمول والعمل، ويدور حولهما جل مصطلحات النحو من : إعراب وبناء، وما تحت ذلك من : رفع ونصب وخفض وجزم وما بعد ذلك من مبتدأ وخبر، وفاعل ومفعول، وحال وتقييز، ومضاف ومضاف إليه

ومدار الأصل يؤطر مدار العمل، ويلف مدار الكلام، باعتبار أن كل عنصر من عناصر الكلام .. وكل عامل ومعمول . وبعبارة أوضح : كل عنصر لغوي - حتى في الحالين : الصرفي والصوتي - هو إما أصل وإما فرع .

وهذه المدارات تغطي سماء المصطلح اللساني السراجي جمعاً، وإن من مصطلح إلا واردها. كان ذلك - على الباحث - حتماً مقتضايا، فالاسم والفعل والحرف .. وكذا القلب والإبدال والإدغام .. كل في فلك يسبحون . كما تتسم هذه المدارات كذلك بالتدريج من (الكلام) إلى (الأصل) لدرجة أن المدارات الفرعية (للكلام) محتواة في مداري العامل والأصل . ولعلك - بعد هذا - مستغرب بعض ما ألقى إليك، وضائق به صدرك فسائل : هلا أوضح الباحث ما يدعى بالرسم، فكان بذلك من أهل الحسم، فإن الرسوم، مطية العلوم، وخدام الفهوم .

واستجابة لطلبك الضمني إليك الرسم التوضيحي التالي :

## القترح المداري



شكل رقم ( 2 )

إن فكرة المدارات تخزل المصطلحات اللسانية السراجية، وتردها إلى ثلاثة (مفاهيم) أساسية، على نحو تبدو به المصطلحات الكثيرة المشتقة، نسقاً متاماً سكاً، ونسيجاً محكماً، وشبكة هائلة من العلاقات الألفية والعمودية<sup>(4)</sup>.

4 - إنني سوالحق أقول - مدین بفكرة النسق لأستاذی الدكتور الشاهد البوشنجي .. في زيارة شدت لها (الرجال)  
من أبوظبی إلى لاس، صيف 1999م .

من أجل ذلك اقتصرت دراستنا على تلك (المفاتيح) .. على المعالم والصور الاستطلاعية الكبرى، متوجبة البحث في فروع علمت أصولها، وجزئيات عرفت كلّيّاً، لا حظاً من شأنها أو تقليلًا من قيمتها، وإنما لأن جهودنا كان منصبًا - بالدرجة الأولى - على البحث عن الرؤية التي تتوّي خلفها المصطلحات والنّسق الذي يحكمها.

وقد استبصّرت هذه الدراسة بتجربتي الدكتور الشاهد البوشيخي في مجال النقد الأدبي<sup>(5)</sup>. دون مدانةٍ لهما بلْه مطابقتهمَا . ويعود ذلك إلى التمايز بين المصطلح اللساني، والمصطلح النّقدي والبلاغي من جهة، وإلى البون الكبير بين كاتب هذه السطور الذي هو باحث غرّ مازال يتلمس موطئ قدم له بين الدارسين المصطلحيين، ورجل يعبر، بحق، الأب الشرعي للدراسة المصطلحية المعاصرة، وفق المنهج العلمي الرصين.

## 2- القسم التطبيقي (مدار الكلام)

### 2.1- تعريف الكلام

#### 2.1.1- في المعاجم اللغوية

عرف المعجميون الكلام بأنه: قول<sup>(6)</sup>، وحديث<sup>(7)</sup>، وربطوا بينه وبين النطق<sup>(8)</sup>، والسمع<sup>(9)</sup> باعتبار الأول مبدأه، والثاني منتهاه. قال الزمخشري: «سمعته يتكلّم بكلمة.. ونطق بكلمة فصيحة»<sup>(10)</sup>.

5 - هاتان التجربتان ماثلتان في كتابي "مصطلحات نقدية وبلاغية" ... و "مصطلحات النقد العربي" ...

6 - المسان وقاموس الخيط (كلم).

7 - القاموس (كلم).

8 - معجم مقاييس اللغة (كلم).

9 - أساس البلاغة (كلم).

10 - نفسه.

غير أن معاني مادة الكلام - (كلم) - ترجع جميعها إلى أصلين فقط «أحد هما يدل على نطق مفهوم والآخر على جراح»<sup>(11)</sup>، بل إن تلك المعاني عند التأمل - تزول إلى أصل واحد ينظم الأصلين معاً، وهو: «التأثير المدرك يأخذى الحاسدين : [السمع، والبصر] فالكلام مدرك بحاسة السمع والكلم بحاسة البصر»<sup>(12)</sup>.

ولعل جوهرية السمع في الكلام تفسر حضور السامع / المخاطب في تعريف الكلام لاصطلاحى بشكل صريح أو ضمني كما سيأتي :

### ٠.٢. في اصطلاح "الأصول"

الكلام، عند ابن السراج - كما عند غيره من النحوين<sup>(13)</sup> - له إطلاقان :  
الإطلاق الأول: الكلام : ما اختلف من اللفظ على جهة الإسناد، ليفيد فائدة  
معتبرة .

وإنما صدرت هذا التعريف بـ "ما اختلف" لأجل ما للاتلاف<sup>(14)</sup> من قيمة في  
تحديد مفهوم الكلام؛ إذ الاسم قد يدخل في علاقة مع الاسم «فيأختلف باجتماعهما

. 11 - معجم مقاييس اللغة .

12 - المفردات في غريب القرآن (كلم) وفي المتع في شرح اللمع 114-115 "الكلام مشتق من الكلم، وهو الجرح" ، بينما أنه "اسم مصدر، وليس مصدراً" وقال ابن حذون في حاشيته على شرح المكودي على الألفية 20/1 : "والكلام بفتح الكاف مشتق من الكلام بكسرها وهي الجراحات (...) ووجه اشتغاله منه ظاهر؛ لأن الجراحات تؤثر في الجسد والكلام يؤثر في النفس، فإن كان حسناً أثر سروراً، إن كان قبيحاً أثر حزناً، بل تأثير الكلام أقوى، لأن أثر الجرح يمكن برؤه وأثر الكلام القبيح لا يمكن برؤه .."

13 - قال ابن أبي الربيع في البسيط 158 "الكلام يطلق ياطلاقين : أحد هما - وهو الأشهر فيه أن يراد به اللفظ المركب المفيد بالوضع . الثاني : أن يراد به كل لفظة وضعت لمعنى . وسميت كلاماً لأنها مبدأ الكلام فإذا أخذنا الكلام على "الإطلاق الأول قلنا فيه أجزاء الكلام، وإذا أخذناه على الإطلاق الثاني قلنا : أنساب الكلام ... وانظر التعريفات والكشف (الكلام) .

14 - قال في (التصریح علی التوضیح) 8/1 : "والتألیف : وقوع الألفة والتقارب بين الجزوین وهو أخص من التركيب؛ إذا التركيب ضم کلمة إلى أخرى فآخر . فکل مؤلف مركب من غير عکس" .

الكلام ... نحو قولك: عبد الله أخوك «<sup>(15)</sup>» كما «يأتلف الاسم والفعل نحو قام عمرو»<sup>(16)</sup> ليشكلان بذلك كلاماً.

فمن أهم محددات الكلام - إذا - وقوع "الألفة" بين الأجزاء المكونة له . والأجزاء المكونة له، المعتبرة أركانا، والمراعاة في هذا التعريف، لا تخرج عن أحد هذين الإطارين :

- 1- اسم + اسم .
- 2- اسم + فعل .

جلي - إذا - أنه إذا أريد بناء الكلام على أقل أركانه أقصى منه الحرف استناداً إلى مفهوم "الألفة" باعتبار أن «الحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام .. ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام .. ولا يأتلف منه مع الاسم كلام»<sup>(17)</sup> .  
ويلجم ابن السراج بعد التحليل النظري إلى المعطيات اللغوية موضحاً، ومؤكداً إقصاء الحرف من البنية الأساسية للكلام فيسجل أنك: «لو قلت : "أمين" تريده ألف الاستفهام و "من" التي يجر بها لم يكن كلاما»<sup>(18)</sup> ، لأنعدام الألفة بين الحروف مهما تعددت وتتنوعت و «لو قلت : "أيقوم؟" .. ولم يعلم المخاطب أنك تشير إلى إنسان لم يكن كلاما»<sup>(19)</sup> للسبب نفسه .

وكم أقصى الحرف بشكل هنائي يقصى الفعل بشكل جزئي ذلك بأن الإطارين العاميين المبينين أعلاه يستبطنان بإبعاد الإطار العام التالي :

- 1- فعل + فعل .

.15 - الأصول 1 / 52

.16 - نفسه 1 / 41

.17 - نفسه 1 / 41-40

.18 - نفسه 1 / 41-40

.19 - نفسه 1 / 41

وقد "اللفظ" مخرج لضروب أخرى من الكلام<sup>(20)</sup> غير مقصودة في العرف اللساني لدى ابن السراج . ويجدر هذا القيد سنده في قول أبي بكر: «الكلام لفظ»<sup>(21)</sup> أي الفاظ متولفة .

وقولى على جهة الإسناد إعلام بأن أي كلام جار على الأساليب العربية ينطويه مفهوم الإسناد المقتضى انحصر السلاسل الكلامية - بجميع ضروبها - في أصلين كبيرين هما : الجملتان الاسمية والفعلية قال أبو بكر: «اعلم أن أصول الكلام جملتان .. فعل و فاعل ومبتدأ وخبر»<sup>(22)</sup> فالمبتدأ إنما تذكره «لتستند إليه الخبر»<sup>(23)</sup> والفعل إنما تذكره ل تستند إلى الفاعل . والإسناد ليس سوى وجه من وجوه الاختلاف الذي تحدثنا عنه سابقاً، وإن شئت فقل : شيء مما يتربّ عليه ؛ ذلك بأن الكلام لا يكون إلا بين عنصرين جمعت بينهما الألفة بحيث لا يستغنى واحداً منها عن صاحبه، وإذا حصلت الألفة بينهما ساغ أن يسند أحدهما إلى الآخر والنتيجة المترتبة على ذلك كله هي حصول الفائدة<sup>(24)</sup>، وهي النقطة التي ستناقش تالياً .

وقولى : "ليفيد .. إلخ" ذو وجهين :

الوجه الأول : يتعلّق بالكلام من حيث صلته بمن يلقى إليه (المخاطب / السامع) فلا بد أن يتعرّف في الملفوظ - ليكون كلاماً - إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه . الأول مثل قوله : قام زيد . فقد أثبت أمراً هو (القيام) لأمر هو (زيد) والثاني نحو: لم يقم زيد . فقد نفيت عنه القيام . قال ابن السراج : - متحدثاً عن الفاعل - «فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يستغنى عليها السكوت (كذا)، وتمت بها الفائدة

20 - مثل حديث النفس، وما يفهم من حال الشيء، والخطأ، والإشارة .. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصافور الإشبيلي 1/87 وغيرها.

21 - الأصول 1/333 .

22 - نفسه 2/276 .

23 - نفسه 1/59 .

24 - مكرر 1/62 .

للمخاطب ويتم الكلام به<sup>(25)</sup> فالفائدة إذا شرط في الكلام ودليل علسي تمامه "تركيبة" ومعيارها المخاطب.

الوجه الثاني : يتعلق بعضون الكلام فيلزم فيه أن يكون مصدراً لحصول معرفة ما (فائدة تستفاد منه) لأن «أصل الكلام موضوع للفائدة وإن اتسعت المذاهب فيه»<sup>(26)</sup>

فلو افترضنا أن متكلما تكلم بما لا فائدة فيه، نظراً لكونه معلوماً من الجميع، مثل: الإخبار عن حرارة النار، وبرودة الثلج لما اعتبر كلامه كلاماً بالمعنى الاصطلاحي المعاجي هنا . قال أبو بكر :«لو قال قائل : النار حارة والثلج بارد لكن هذا كلاماً لا فائدة فيه»<sup>(27)</sup>، «و ما لا فائدة فيه فلا معنى للتalking به»<sup>(28)</sup> لأنه يدخل ضمن دائرة الفضول المحظور نحوه . وقال - في سياق الابتداء بالنكارة: « وإنما تراعى في هذا الباب وغيره الفائدة فمعنى ظرفت بها في البدأ والخبر فالكلام جائز، وما لم يفده فلا معنى له»، واضح من تحويزه للكلام المفيد مطلقاً تحریمه للكلام غير المفيد.

ويقفز هنا إلى الذهن سؤال له - ربما - بعض الوجاهة، وهو كيف ينظر ابن السراج إلى التركيب المتضمن إخباراً عن المعلومات من الدين بالضرورة مثل: الله ربنا . والجنة حق؟ .

أيطعن في انتمائه إلى الكلام انطلاقاً من مفهوم الفائدة أم يبحث له عن مسوغ ما؟

لقد تفطن ابن السراج إلى هذا الإشكال واقتصر له مثلاً أنيقاً يظهر خصوصية هذا الضرب من الكلام ويحمل ملامح اللجوء إلى استراتيجية التأويل المجازي/الاتساعي. نكتفي هنا بعرض هذا الحل، دون التعليق عليه لوضوحيه قال :

.25 - الأصول 1/75.

.26 - نفسه 1/66.

.27 - نفسه 1/66.

.28 - نفسه 1/59.

«فإن قال قائل : فأنت تقول : الله ربنا و محمد نبينا ، وهذا معلوم معروف قيل له : هذا إنما هو معروف عندنا و عند المؤمنين ، وإنما نقوله ردا على الكفار ، وعلى من لا يقول به ; ولو لم يكن لنا مخالف على هذا القول لما قيل إلا في التعظيم والتحميد لطلب الثواب به ; فإن المسبح يسبح ، وليس يريد أن يفيد أحدا شيئاً ، وإنما يريد أن يتبرر ، ويقترب إلى الله بقول الحق ، وبذلك أمرنا وتعبدنا ، وأصل ذلك الاعتراف بمن الله عليه بأن عرقه نفسه وفضله على من لا يعرف ذلك ، وأصل الكلام موضوع للفائدة وإن اتسعت المذاهب فيه»<sup>(29)</sup>

وتقضي الفائدة وضوح الرسالة الكلامية وبما «لأن الكلام وضع للإبانة»<sup>(30)</sup>

ويستفاد من تحليات ابن السراج أن محط الفائدة في الكلام هي الحديث المحدث به، أي الخبر في الجملة الاسمية والفعل في الجملة الفعلية<sup>(31)</sup> ومهما يكن من أمر فإن للكلام في الأصول جانبيين :

- جانب دلالي : يمثله مفهوم "الفائدة".

- جانب تركيبي : يتعلق بطبيعة العناصر المكونة له وترتيبها.  
ولابد من حصول المقبولية فيهما لتحصل الألفة، ويسوغ وصف المتالية  
اللفظية بالكلام .

ولا يبعد أن نصوغ ذلك على الشكل التالي:

الألفة ==> الإسناد + فائدة = الكلام

الإطلاق الثاني: الكلام هو اللفظة المفيدة . وهو شامل لثلاثة أشياء : اسم و فعل وحرف . قال أبو بكر : «الكلام اسم و فعل و حرف»<sup>(32)</sup> . ويراد به (الكلم) وسيأتي .

.29 - نفسه 1/66

.30 - نفسه 1/59

.31 - نفسه 1/219

.32 - الأصول 2/144

## ٢. ٢. خصائصه

٢. ٢. ١ - **وظيفته:** الوظائف العلمية لمصطلح "الكلام" متعددة وأهمها:

- وظيفة الإفادة والإبانة؛ لأن الكلام «موضوع للفائدة<sup>(33)</sup> والإبانة»<sup>(34)</sup>

- الوظيفة التأسيسية بمعنى أنه مصطلح مؤسس: منطلقًا وغاية ورؤزاً

- أما منطلقًا فلكونه يمثل موضوع علم النحو الذي أخذ منه استقراء قال ابن السراج: «النحو .. علم استخرجه المقدمون فيه من استقراء كلام العرب»<sup>(35)</sup>

- وأما غاية فلكون معرفة كلام العرب هي الغاية من النحو: «النحو إنما أريد به أن ي نحو المتكلم إذا تعلمته كلام العرب»<sup>(36)</sup> ومن هنا كان «غرضي في هذا الكتاب - ذكر الأuleة التي إذا اطربت وصل بها إلى كلامهم فقط»<sup>(37)</sup>

- وأما روزا: فلأن الكلام - عند أبي بكر - رائز (معيار أو ميزان) ترازبه الملفوظات فما كان منها مقبولاً ساغ وصفه بأنه كلام، وما كان منها مرفوضاً تعين في حقه الوصف بأنه غير كلام.

فأنت - مثلاً - لو قلت: «زيد إلا فيها»<sup>(38)</sup> واعتبرت ما قلته كلاماً لكنك مخطئاً؛ لأن "ذا لا يكون كلاماً" لوجود (إلا) في غير سياق يناسبها وبالمقابل «لو قلت: ضربت أحد رؤوس القوم، و [الحال أنك] إنما ضربت رأساً واحداً لكان كلاماً»<sup>(39)</sup> لدخوله في دائرة المقبولية.

.66/1 - 33 - الأصول

.219/1 - 34 - نفسه

.35/1 - 35 - نفسه

.35/1 - 36 - نفسه

.36/1 - 37 - نفسه

.90/1 - 38 - نفسه

.90/1 - 39 - نفسه

وتتأكد رائـية الكلام من خلال نصوص كثيرة مبسوطة في "الأصول" و"الموجز" نكتفي هنا بسوق ثلاثة منها باعتبارها خاذـ لغيرها :

- في سياق حديثه عن (ما)، "الحجـازـية" أورد ما يـأـيـ : «ولـ قـلتـ : ما زـيدـ بـذاـهـبـ وـ لاـ بـخـارـجـ أـخـوـهـ، وـأـنـتـ تـرـيـدـ أـنـ تـحـمـلـ الـأـخـ عـلـىـ ماـ، لـمـ يـكـنـ كـلـامـاـ، لـأـنـ ماـ لـاـ تـعـمـلـ فـيـ الـأـسـمـ إـذـاـ قـدـمـ خـبـرـهـ»<sup>(40)</sup>

- وفي مناقشـةـ لـسـائـلةـ وـرـودـ الحـالـ بـعـدـ المـادـىـ نـقـلـ ماـ يـلـيـ : «وقـالـ الأـخـفـشـ لوـ قـلتـ ياـ عـبـدـ اللهـ صـاحـبـ لـمـ يـكـنـ كـلـامـاـ»<sup>(41)</sup>

- وـضـمـنـ حـدـيـثـهـ عـنـ مـسـائـلـ حـقـيـقـةـ سـجـلـ : «وـتـقـولـ ضـربـتـ القـوـمـ حـقـيـقـةـ زـيـدـ ضـربـتـهـ، عـلـىـ الغـاـيـةـ . وـلـوـ قـلتـ : حـقـيـقـةـ زـيـدـ مـضـرـوبـ فـجـرـرـتـ زـيـدـاـ لـمـ يـكـنـ كـلـامـاـ لـأـنـ مـضـرـوبـيـاـ وـحـدـهـ لـاـ يـسـتـغـفـيـ ؛ لـأـنـهـ اـسـمـ وـاحـدـ»<sup>(42)</sup>

### 3.2 – هـنـزـلـتـهـ المـدـارـيـةـ

مصطلح الكلام أهم مصطلح في دائـتهـ الـاـصـطـلاـحـيـةـ، بلـ رـبـعاـ فـيـ جـمـيعـ دـوـائـرـ المصـطـلـحـاتـ النـحـوـيـةـ عـلـىـ الإـطـلـاقـ مـنـ نـاحـيـةـ مـفـهـومـهـ ؛ لـأـنـ المصـطـلـحـاتـ جـمـيعـهـاـ عـنـهـ تـصـدرـ. أـلـاـ تـرـىـ أـنـ اـسـمـ وـفـعـلـ وـحـرـفـ وـهـيـ مـاـ هـيـ فـيـ النـحـوـ الـعـرـبـيـ؟ـ لـيـسـتـ إـلـاـ أـقـسـامـاـ لـلـكـلـامـ .ـ قـالـ اـبـنـ السـرـاجـ :ـ «ـالـكـلـامـ يـأـتـلـفـ مـنـ ثـلـاثـةـ أـشـيـاءـ :ـ اـسـمـ وـفـعـلـ وـحـرـفـ»<sup>(43)</sup>

فـهـمـ مـصـطـلـحـ الـكـلـامـ فـيـ مـظـاهـرـهـ الـمـتـعـدـدـ، وـفـيـ اـمـتدـادـاتـهـ الـمـخـتـلـفـةـ قـدـ يـمـهدـ الطـرـيقـ أـمـامـ السـاعـيـ مـنـ أـجـلـ مـحـاـصـرـةـ الـمـصـطـلـحـ الـلـسـانـيـ الـعـتـيقـ عـنـ اـبـنـ السـرـاجـ .ـ

40 - نفسه 1/93

41 .371/1

42 .429/1

43 .36/1

## 2. 4 - علاقاته

### 2. 4. 1 - مرادفاته

#### 2. 4. 1. 2 - الجملة

يرادف ابن السراج بين الكلام والجملة في بعض السياقات، فمن ذلك قوله، متحدثاً عن الفاعل: «فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الفعل جملة يستغنى عليها السكوت، وتحت بها الفائدة للمخاطب، ويسم الكلام به»<sup>(44)</sup> وقد هدى التحقيق إلى أن أباً بكر يستخدم المصطلحين استخداماً يتبين منه أن الجملة عنده أعم من الكلام بكل كلام جملة دون العكس . قال ابن السراج متحدثاً عن موقع الحروف: «اعلم أن الحرف لا يخلو من ثانية مواضع : إما أن يدخل على .. كلام تام، أو ليربط<sup>(45)</sup> جملة بجملة»<sup>(46)</sup> ثم مثل للكلام بـ "أعمر أخوك؟" وللجملة بقوله: "إن يقم زيد يقعد عمرو" فواضح إذا أنه ماذا الجملة من الكلام. وأوضح منه قوله: «ولا بد للشرط من جواب وإلا لم يتم الكلام وهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من خبر إلا ترى أنك لو قلت : (زيد) لم يكن كلاماً فإذا قلت (منطلق) تم الكلام، فكذلك إذا قلت (إن تأني) لم يكن كلاماً حتى تقول: (آتاك) وما أشبه»<sup>(47)</sup>

والناظر بعين التأمل قلنا - هنا - يدرك أن الذي انحاز به الكلام عن الجملة هو حصول الفائدة. فكل ما كان من الجمل مفيداً فهو كلام، وكل ما لم يفدي فليس كلاماً، ولا يكاد يحصل ذلك إلا في الشرط . ألم تر أنك إذا قلت : (إن تأني) لم تبن عما في ضميرك، ولم تفدي سمعك، وتركته معلقاً يتضمن الجواب، فكان كلامك أشبه بالإلغاز منه بالإعراب . وهذا ينافي قاعدتين من قواعد ابن السراج :

.36/1 44 - نفسه

45 - انظر مفاتيح العلوم للخوارزمي 42.

46 - الأصول 1/42-43

.158/2 47 - نفسه

1- أن «الكلام موضوع للفائدة»<sup>(48)</sup>

2- أن «الكلام وضع للإبانة»<sup>(49)</sup>

#### 2.1.4.2 - الحديث

علل ابن السراج وصف الاسم المعرفة "بالذى" بأنه «ما كانت النكرات قد توصف بالحديث والكلام التام احتج في المعرفة إلى مثل ذلك فلم يجز أن توصف المعرفة بما توصف بها النكرة ؛ لأن صفة النكرة نكرة مثلها وصفة المعرفة معرفة مثلها، فجاز وصف النكرة بالجمل ؛ لأن كل جملة فهي نكرة .. فلما كان الأمر كذلك وأريد مثله في المعرفة جاءوا باسم مبهم معرفة لا يصح معناه إلا بصلته وهو الذي فوصلوه بالجمل»<sup>(50)</sup>.

#### 3.1.4.2 - اللغة

وذلك في بعض السياقات فقط . والغالب أن يكون الكلام - حيثذا - مضافا إلى ضميمة العرب . قال: «واتلالات النحويين على ضربين ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب .. وضرب آخر يسمى علة العلة .. وهذا الضرب ليس يكتسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما .. تبين به فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات»<sup>(51)</sup>

ومن أبرز الأدلة على مرادفته بينهما أنه يسجل في مكان ما من أصوله " وهذا " اتساع في الكلام"<sup>(52)</sup> ثم يأتي فيسجل في مكان آخر : «وذلك اتساع في اللغة»<sup>(53)</sup>.

48 - نفسه / 1

.219 / 1 - نفسه 49

.3 / 2 - نفسه 50

.35 / 1 - نفسه 51

.172 / 2 - نفسه 52

.171 / 1 - نفسه 53

## 2.4.2 - أضداده

### 1.2.4.2 - الشعر

قال حاكياً عن المبرد في سياق جواز فك الإدغام كقول الراجز :

الحمد لله العلي الأجلل

بوصفه ضرورة شعرية : «ولا أجيئ هذا إلا في الشعر كقولك : (ضنتوا) فاما في الكلام فلا يجوز»<sup>(54)</sup>.

وهذه المقابلة بين الشعر والكلام، التي تخفي وراءها اعترافاً بتميز لغة الشعر عن لغة الشر هي التي جعلت ابن السراج يشن حملة شعواء على الذين يجعلون من الآيات الشعرية الشاذة أساساً لتعقيدهم، كما جعلته يصوغ - في صراحة بيته - القاعدة الكلية التالية : «ولو جعلنا ما في ضرورات الشعر أصولاً لزل الكلام عن <sup>(55)</sup>جهته».

### 2.2.4.2 - القوافي

وليست القوافي هنا إلا جزءاً من الجسم الشعري، وإن ثبتت فقل إنما آخر من أسمائه<sup>(56)</sup> قال - وهو بصدق الحديث عن الواو والياء من نحو (يغزو) و (يرمي) - : « وهذه اللامات لا تُحذف في الكلام، وتُحذف في القوافي»<sup>(57)</sup>

.442/3 - نفسه 54

266/2 - نفسه 55

56 - انظر مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهلين والإسلاميين 87

.389 / 2 - الأصول 57

الفوائل - 3.2.4.2

والمقصود بها أواخر آي القرآن الكريم. والمناسبة بينها وبين القوافي - مع تنزيه الأولى - لا تخفي. قال: «جُمِعَ مَا لَا يُحْذَفُ فِي الْكَلَامِ .. يُحْذَفُ فِي الْفَوَاصِلِ وَالْقَوَافِي»<sup>(58)</sup>.

وقد يكون من المناسب هنا أن نبين أن التمايز بين لغة القرآن الكريم ولغة الشعر المشار إليه أعلاه جزئي وشكلي إلى حد كبير . ويجد هذا البيان برهانه في المقارنة التالية :

- التعليل في الشعر مبني على الضرورة أما في القرآن فمبني على التناسب
  - لغة الشعر جلها هكذا (الخراف = عدول = انزياح ) أما لغة القرآن الكريم فكلها بيان واستواء واستقامة .

3 - ضمائره ومشتقاته

الضمائـم - 1 . 3

أصل الكلام - ١ . ١ . ٣

يختلف معنى هذا المركب الإضافي من سياق إلى سياق حسب المراد بصدره (أصل). وقد رأينا أن نرجى بيان ذلك إلى دراسة مصطلح الأصل.

٣ .١ .٢ - تمام الكلام

هو: استيفاؤه ركتيه المحدث عنه والحديث . ولا يتصور ذلك إلا في ظل علاقة إسنادية فحيث وجد الإسناد - على وجهه - حصل التمام. قال أبو بكر متحدثاً عن الحال - : «فَإِنَّمَا الَّذِي يَسْمُونُهُ الْحَالُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ رَأْكَابَا .. الْمَعْنَى جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ فِي هَذِهِ الْحَالِ وَرَأْكَابَا انتَصَبَ لِشَبَهِهِ بِالْمَفْعُولِ ؛ لِأَنَّهُ جَيْءَ بِهِ بَعْدِ تَامِ الْكَلَامِ»

واستغناء الفاعل بفعله، وأن في الفعل دليلاً عليه<sup>(59)</sup> فعلة النصب واضحة: «إنا  
انتصب الحال بعد تمام الكلام»<sup>(60)</sup>.

ومفهوم التمام «أساسي لصلته الوثيق بالكلام، وقد شبه ابن السراج – على  
أساسه – الحال بالمحض كما شبه المستثنى به فإذا كان المفعول فضلة في الكلام»<sup>(61)</sup>  
لأن الكلام يتم دونه فإن «المستثنى يشبه المفعول إذا أتى به. بعد استغناء الفعل  
بالفاعل وبعد تمام الكلام»<sup>(62)</sup>.

والقيد الشرطي، في النص أعلاه (إذا) معتبر، ذلك أن من أنواع المستثنى ما  
يأتي قبل تمام الكلام فيكون هو الجزء المتم للكلام مثل: ما جاء إلا محمد.

واضح أن (محمد) مبني على جاء، أي أن أيهما غير مستغن عن صاحبه  
ويبدو أن مصطلح "التمام" تربطه وشائج قوية بمصطلح الرفع؛ ولذا اعتبر ابن  
السراج كل ما جاء بعد تمام الكلام مما ليس مضافاً ولا تابعاً سبيلاً النصب، وصاغ  
القاعدة العامة التالية:

«النصب لا يجوز إلا بعد تمام الكلام»<sup>(63)</sup>

والخلاصة أن تمام الكلام يعني حصول العلاقة البنائية المفترضة تشكيل خلية  
لغوية مستقلة ومفيدة.

### 3.1.3 - حق الكلام

هو: ما ينبغي له أو فيه بمفهومي الحقيقة ومراعاة الوضع. زعم ابن السراج  
وهو يعالج الجملة التالية: ( لا قام زيد ولا قعد عمرو ) أنه يجوز استخدام هذه الجملة  
في سياق الدعاء على زيد وعمرو انطلاقاً من فرضية التأويل المجازي . وأما باعتبار

.213/1 - نفسه 59

.245/1 - نفسه 60

.75/1 - نفسه 61

.281/1 - نفسه 62

.348/2 - نفسه 63

الحقيقة وما ينبغي بحكم الوضع فإن الجملة تدل على النفي في الماضي : «وجائز أن تقول : لا قام زيد و لا قعد عمرو تزيد الدعاء عليه . وهذا مجاز . وحق هذا الكلام أن يكون نفيا لقيامه وقعوده فيما مضى»<sup>(64)</sup>

### ٤.١.٣ - استقامة الكلام

هي : خصوصه للقواعد وقابلية للتأويل . قال ابن السراج في معرض حديثه عن مسائل "حتى" : «وجميع هذا إنما يراعي به الفائدة واستقامة الكلام [مقى] صلحا فيه فهو جائز»<sup>(65)</sup> .

### ٤.١.٤ - أكثر الكلام

هو : الكلام الغالب ، الخاضع للقواعد ، القابل بحكم كمه \_ أن يعمم الحكم اللساني انطلاقا منه . قال ابن السراج - وهو يشخص بعض الكلمات المعتلة مثل (ميت) و(سيد) - : «كلما ثقت واو وباء وسكن الأول منهما قلبوا الواو ياء وأدغموا الياء وأكثر الكلام على هذا إلا أحرفها يسيرة»<sup>(66)</sup>

### ٤.١.٥ - معنى الكلام

ما يدل عليه الكلام . قال مبينا أن "ما" الحجازية يبطل عملها متى انتقض نفيها بـ "إلا" : «إنما شبهت "ما" بليس " في النفي خاصة ؛ لأنها نفي كما أنها نفي . فإن خرج معنى الكلام إلى الإيجاب لم ينصبوا كقولك ما زيد إلا منطلق»<sup>(67)</sup> .

.400/1 - نفسه 64

.427/1 - نفسه 65 وكلمة (مقى) ساقطة من الأصل ، ولا يستقيم الكلام بدورها .

.362/3 - نفسه 66

.92/1 - نفسه 67

### 3.1.7 - صدر الكلام

هو: مفتاح المسالية الكلامية باعتبار الواقع، أي بغض النظر عن الأصل والحقيقة فلو قلت : محمد منطلق. لكن صدر الكلام كلمة (محمد) . وهي أيضاً الصدر باعتبار الأصل والحقيقة، لأنها مبتدأ ولكن لو قلت : أين محمد؟ لكن الصدر لكلمة (أين) مع أنها خبر . وليست الصدارة في الأصل للخبر وإنما استمدتها من كونه اسم استفهام . قال ابن السراج: «فَلَمَّا قَوْلُكَ : كَيْفَ أَنْتَ؟ وَأَنْ يَزِيدَ؟ وَمَا أَشْبَهُكُمَا مَا يَسْتَهْمِمُ بِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَ(أَنْتَ) وَ(يَزِيدُ) مُرْتَفَعَانِ بِالْإِبْتِدَاءِ وَ(كَيْفَ) وَ(أَنْيَنْ) خَبَرَانِ .. ولَكِنَّ الْاسْتِهْمَامَ الَّذِي صَارَ فِيهِمَا جَعْلٌ لِمَا صَدَرَ الْكَلَامَ»<sup>(68)</sup>.

### 3.1.8 - قلب الكلام : ووضع الكلام في غير موضعه

المقصود بهذه المصطلحين تبادل الكلمات الوظائف أو الواقع . وهو أمر شائع في الشعر انطلاقاً من التعميم التالي: «الشاعر له صرف ما لا ينصرف ووضع الكلام في غير موضعه»<sup>(69)</sup> غير أن قلب الكلام أو وضعه في غير موضعه ضربان : ضرب مقبول لقربه وضرب موسوم لبعده .. جاء في (باب ضرورة الشاعر) من كتاب "الأصول": "الثالث مما جاء كالشاذ وهو وضع الكلام في غير موضعه وتغيير لضده . أحسن ذلك : قلب الكلام إذا لم يشكل . فمن ذلك قوله :

ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه  
و سائره باد إلى الشمس أجمع  
فالمعني : مدخل رأسه الظل ولكن جعل الظل مفعولاً على المצעنة .. «فَلَمَّا  
الذي يبعد فحو قوله :

مثل القنافذ هداجون قد بلغت  
نجران أو بلغت سوآهم هجو

.68 - نفسه 1/60-61

.69 - نفسه 2/310

فجعل (هجر) في اللفظ هي تبلغ السوءات<sup>(70)</sup>

### 3.1.9 - كلام العرب

ضميمة العرب إذا انضمت إلى الكلام دل على معنى اللغة فيكون معنى كلام العرب : لغتهم أي الدالة اللفظية التي يعبرون بها عن أغراضهم<sup>(71)</sup> قال : «النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب»<sup>(72)</sup> وفي سياقات الاستدلال والتمثيل يرد مصطلح كلام العرب دالاً على الألفاظ المؤلفة الجارية على النسق اللغوي للعرب .

وربما استخدم المصطلح الفرع استخدام أصله (الكلام) فيكون معياراً للملفوظات يفضل به بينهما أو تضفي به المقبولية على تعبير ما . فمن ذلك قوله في مسائل التمييز : «إذا قلت : ماء فرات وقر شهير .. فكلام العرب الخفظ، والاختيار فيه الإضافة أو الإتباع، ولا يجوز فيه التمييز إذ لم يكن مقداراً»<sup>(73)</sup> وأورد بشأن المصدر : «وقال قرم : إذا قلت : أعجبني ضرب زيداً فليس من كلام العرب أن ينونوا»<sup>(74)</sup>

ويقابل كلام العرب كلام العجم أو الكلام الأعجمي وهو الكلام الخاضع لنسق لغوي غير عربي<sup>(75)</sup> وهو بيان كلام العرب في كثير من الأمور . قال «الكلام الأعجمي يخالف العربي في اللفظ كثيراً»<sup>(76)</sup> .

.465-463 / نفسه 3

.71 - انظر المصنفات لابن جنی 331، والإيضاح للزجاجي 91، والاقتراح للسيوطی 24.

.72 - الأصول 1/35.

.73 - نفسه 321/1

.74 - نفسه 1/137 .

.75 - الأغلب أن يراد به كلام الفرس.

.76 - الأصول 3/233

ومن هنا جأ العرب - عند اقتراضه - إلى ترويجه: «فاما ما أغربته العرب من النكرات من كلام العجم وأدخلت عليه الألف واللام فقد أجرته مجرى ما أصل بناته له وذلك نحو دجاج وإبرسيم ونيروز .. فجميع هذا إذا سميت به مذكرا صرفته»<sup>(77)</sup>.

ولكن كان كلام العرب مؤشرا للصحة والسلامة اللغوية فإن ذلك لا يحول دون وسم تعبيرات منه بالقبح . قال : «و قد قال ناس : حقا إنك ذاهب على قوهم : إنك منطلق حقا فتصب (حقا) على المصدر : كأنه قال : أحق ذاك حقا . وهذا قبيح . و من كلام العرب»<sup>(78)</sup>

### ١٠.٣ - كلام قام

هو : التركيب الإسادي المفيد . قال أبو بكر بشأن صلة الموصول : «اعلم أن الذي لا تسم صلتها إلا بكلام تام وهي توصل بأربعة أشياء : بالفعل والمبدأ والظرف والجزاء بشرطه وجزائه»<sup>(79)</sup>

في حين من كلامه أن الجملة إذا لم تتفق - مثل جملة الشرط - لا تسمى كلاما تماما . فلو قال قائل : ( جاء الذي إن تأته ) لما ساغ وصف مقوله بالكلام به الكلام التام . ( قد سبقت الإشارة إلى هذا).

### ١١.٣ - كلام قام مفيد

هو نفسه الكلام التام ، والاثنان معا ، يصدق عليها تعريف الكلام المطلق "أي غير المقيد" . قال - مظهرا جواز حذف أحد مفعولي أعطي اقتصارا : «تقول : أعطيت زيدا ، ولا تذكر ما أعطيته فيكون كلاما تماما مفيدا»<sup>(80)</sup>

.92 / 2 - نفسه

.281/1 - نفسه - 78

.266/2 - نفسه - 79

177/1 - نفسه - 80

### ١.٣ - كلام قام موجب

هو: الجمل الخبرية المشتبه . قال - في سياق موقع الحروف :- تقول : «ما قام زيد» ف "ما" دخلت على (قام زيد)، وهو كلام قام موجب، فصار بدخولها نفياً<sup>(٨١)</sup>

### ١.٤ - كلام جائز = كلام صحيح

هو: الكلام المتسنم بالمقولية، خلا من الوسم أو لم يخل ؛ بدليل انك «تقول: مررت برجل حائز جاريته .. ولو قلت: مررت برجل حائز الجارية لقبح.. وقلل بعضهم: هذا كلام جائز»<sup>(٨٢)</sup> بين مما سبق أن الكلام الجائز عند بعض النحاة قيبح عند بعضهم .

ويزاوج ابن السراج بن الجائز وال الصحيح . فيورد في باب "نعم" و "بئس": «وَقَوْمٌ يَجِيزُونَ : الْزَّيْدُونَ نَعْمَا قَوْمًا . وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ عِنْدَنَا، لَمَّا أَخْبَرْتُكَ بِهِ مِنْ حَكْمٍ (نعم)، وَصَفَةٌ مَا تَعْمَلُ فِيهِ، وَيَدْخُلُونَ (الظُّنُونَ وَكَانَ) ، فَيَقُولُونَ : نَعْمًا الرَّجُلُ كَانَ زَيْدٌ . تَرْفَعُ زَيْدًا (بِكَانَ)، وَنَعْمًا الرَّجُلُ خَيْرٌ (كَانَ) وَهُذَا كَلَامٌ صَحِيحٌ»<sup>(٨٣)</sup> .  
مقابلة أبي بكر بين الصحيح وغير الجائز تقضي أن الجائز هو الصحيح، فيكون الكلام الجائز = الكلام الصحيح.

### ١.٥ - كلام جيد ليس بالقيبح

هو: الكلام الجاري على سن اللغة وقواعدها الحالى من الوسم . قال أبو بكر  
ناقلًا خلاف سيبويه والمبرد حول تراتبية الضمائر، ومررتها بالنسبة لبعضها البعض -  
«فَإِنْ بَدأَ [الْمُتَكَلِّمُ] بِالْغَائِبِ قَالَ : أَعْطَاهُوْنِي . وَقَالَ سِبْوَيْهُ : هُوَ قَبِحٌ لَا تَكَلَّمُ بِهِ  
الْعَرَبُ . وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسَ : هُذَا كَلَامٌ جَيْدٌ لَيْسَ بِقَبِحٍ»<sup>(٨٤)</sup>

.81 - نفسه 43/1

.82 - نفسه 35/2

.83 - نفسه 118/1

.84 - نفسه 120/2

فمن وجهة نظر أبي العباس المبرد، يخلو التعبير السابق من الوسم، ويسمى  
ليطابق التراكيب المألوفة<sup>1</sup> ومع احترامنا الشديد لرأي المبرد فإن رأي سيويه أقرب  
إلى الوجاهة، ذلك بأنه علل القبح بعدم ورود هذا التركيب عن العرب، في حين لم  
يتجاوز أبو العباس الحكم إلى التعليل .

## 2.3 – المشتقات

### 1.2.3 – الكلم

اسم للوحدات الثلاث التي يبني منها جسم الكلام – لا باعتبار التركيب –  
وهي الاسم والفعل والحرف، فيطابق بذلك مصطلح الكلام في معناه الثاني . قال أبو  
بكر: «فقد بان أن الحرف من الكلم الثلاثة هو الذي لا يجوز أن تخbir عنه، ولا يكون  
خبرا»<sup>(85)</sup> ثم تحدث عن العوامل مسجلا : «ذكر العوامل من الكلم الثلاثة: الاسم  
وال فعل والحرف»<sup>(86)</sup>.

### 2.2.3 – الكلمة

هي القول المفرد الدال، مثل كل فرد من الزوجين التاليين : (فر زيد)، (المسل  
لك) قال وهو يقعد لإدغام المتماثلين : «وذلك [أي الإدغام] يجيء على ضربين :  
أحد هما أن يجتمع الحرفان في كلمة واحدة، والآخر أن يكونا من كلمتين فاما ما كان  
من ذلك في الكلمة الواحدة ف "نحو فروسر"<sup>(87)</sup> وأما ما كان من كلمتين فنحو  
المال لك

.40 / 1 - نفسه 85

51 / 1 - نفسه 86

405 / 2 - نفسه 87

### 3.2.3 – المتكلّم

هو الذي يصدر عنه الكلام . قال ابن السراج موضحاً معنى الإدغام : «الإدغام إنما هو حرف ساكن لقيه حرف مثله فمعنى لم يقف المتكلّم وقع الإدغام ضرورة»<sup>88</sup> ، وبين الغاية من التوكيد المعنوي فسطر : «فحق هذا أن يتكلّم به المتكلّم في عقب شك منه ومن مخاطبه، فتقول : مررت بزيد نفسه كما تقول مررت بزيد لا أشك»<sup>89</sup> . وأكثر استعمال المصطلح في باب الضمائر مقابلة بينه وبين المخاطب من جهة والغائب من جهة أخرى باعتبار أن علامات المضمرات متوزعة " فللمتكلّم أنا " وللمخاطب أنت ... إلخ .

وربما أطلق مصطلح المتكلّم مقصوداً به الضمير نفسه (ضمير المتكلّم) وبشكل عام فالمتكلّم أقوى وأقرب من المخاطب ومن الغائب ومن ثم فهو أولى أن يبدأ به متبعاً بالمخاطب فالغائب<sup>90</sup> . قال : «... حق هذا الباب إذا جئت بالمتصل، أن تبدئ بالأقرب قبل الأبعد وأعني بالأقرب المتكلّم قبل المخاطب، والمخاطب قبل الغائب، وتعرف القوي من غيره»<sup>91</sup> .

## ٤ – خلاصات

- الكلام هو الشكل الخام أو المادة الأولى التي تتألف منها العناصر اللغوية فعلاقتها به علاقة الفرع بالأصل، وهذا كان حاكماً عليها، وغاية لها . حاكماً عليها من حيث هو معيار تراز به، وغاية لها من حيث إن كل ما قيل فيها الغرض منه معرفة الكلام . كلام العرب على وجهه .
- يجوز في الكلام – من الحذف وغيره – إذا طال ما لا يجوز إذا لم يطل<sup>92</sup> .

. 372/3 - نفسه 88

. 20/2 - نفسه 89

. 120/2 - انظر الأصول 90

. 120/2 - نفسه 91

. 298,279/1 - نفسه 92

## المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم. صادر عن لجنة مراجعة مصحف المدينة 1405هـ..
- 2- أساس البلاغة، الزمخشري تج/ عبد الرحيم محمود .
- 3- الأصول في النحو، ابن السراج، تج / د. عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة ط 1 بيروت 1985.
- 4- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي تج/د.أحمد سليم الحمصي و د. محمد أحمد قاسم، جرودس برس 16 بيروت 1988م.
- 5- إنباه الرواية على أنباء النحاة، للقطبي، تج/ محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة دار الكتب المصرية ط 1 القاهرة 1374هـ - 1955م.
- 6- الإيضاح في علل النحو للزجاجي تج/د. مازن المبارك دار الفانس ط 5 بيروت 1406هـ - 1986م.
- 7- البسيط في شرح جمل الزجاجي : ابن أبي الريبع الإشبيلي تج/د. عباد بن عبد الشيفي دار الغرب الإسلامي بيروت 1407هـ - 1986م.
- 8- بغية الوعاء في طبقات اللغوين والنحاة : السيوطي تج/د. محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية صيدا - بيروت
- 9- التصريح على التوضيح : خالد الأزهري، دار الفكر .
- 10- تقويم الفكر النحوي : د علي أبو المكارم، دار الثقافة بيروت 1975. التكميل لأدب الفارسي تج/د. حسن شاذلي فرهود ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1984.
- 11- الخصائص لابن جني : تج / محمد علي التجار، دار الكتاب العربي
- 12- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تج/د. صاحب أبو جناح (خال من معلومات النساء الآخر).
- 13- طبقات التحوين واللغوين : أبو بكر الريدي، تج/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف .
- 14- القاموس المحيط، لفيفوزابادي، دار الفكر بيروت 1403هـ - 1983م.

- 15- لسان العرب، ابن منظور، تنسيق وتعليق علي شراء دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، ط2 بيروت 1412هـ - 1992م.
- 16- المتبع في شرح اللمع أبو البقاء العكيري تج/ عبد الحميد عبد محمد محمود الزاوي، جامعة قاريوتنس ط1 بتغاري، 1994م.
- 17- مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهلين والإسلاميين - قضايا ونماذج، د. الشاهد البواشطي، القلم، ط1، 1413هـ-1993م.
- 18- مصطلحات نقدية وبلاطية في كتاب البيان والتبيّن للجاحظ، د. الشاهد البواشطي، دار الآفاق الجديدة، ط1، بيروت 1402هـ 1982م.
- 19- معجم الأدباء ياقوت الحموي، تج / د. إحسان عباس دار الغرب الإسلامي ط1، بيروت 1983م.
- 20- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تج / عبد السلام هارون دار الجيل، ط1، بيروت 1411هـ-1991م.
- 21- مفاتيح العلوم، الخوارزمي، تقديم د. جودت فخر الدين دار المناهل، ط1، بيروت 1411هـ-1991م.
- 22- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، دار المعرفة بيروت .
- 23- نظرات في منهج الدراسة المصطلحية ومدى اهتمام إمام الحرمين به في كتابه "الكافية"، د. الشاهد البواشطي، عرض مقدم إلى كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية بجامعة قطر بالدوحة بمناسبة الذكرى الالفية لإمام الحرمين 1419/12/21-19/4/1999م.
- 24- وفيات الأعيان، ابن خلkan تج/ د. إحسان عباس دار صادر بيروت .